Universal Journal of Theology

e-ISSN: 1304-6535
Cilt/Volume: 7, Sayı/Issue: 1, Yıl/Year: 2022 (Haziran/June)

İbn Cinnî'nin el-Hasâis İsimli Eserinde Nahvî Hüküm

الحكم النحوي عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص

The Grammatical Judgment of Ibn-Jinni via his book Characteristics

Ahmet KASAP
Eski Dr. Öğr. Üyesi, Süleyman Demirel Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi,
Arap Dili ve Belagatı Anabilim Dalı
Former Assistant Dr., Suleyman Demirel University, Faculty of Theology, Department of Arabic Language and Eloquence, Isparta/Turkey
Ahmetkasap799@gmail.com
http://orcid.org/ 0000-0001-7743-1931

Makale Bilgisi – Article Information
Makale Türü/Article Type: Araştırma Makalesi/ Research Article
Geliş Tarihi/Date Received: 08/04/2022
Kabul Tarihi/Date Accepted: 19/04/2022
Yayın Tarihi/Date Published: 30/06/2022

Atıf/Citation: Kasap, Ahmet. "İbn Cinnî'nin el-Hasâis İsimli Eserinde Nahvî Hüküm". Universal Journal of Theology 7/1 (2022): 51-76. https://doi.org/10.56108/ujte.1100679

الحكم النحوي عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص

الملخص

إنَّ علم النحو من العلوم العربية والتي نشأتْ لخدمة القرآن الكريم من خلال فهم اللغة العربية وقواعدها وقد مرّ علم النحو في نشأته بأربعة أطوار، كان أولها طور الوضع والتكوين ثم طور النشأة والنمو، والنضج والكمال، وطور الترجيح والبسط في التصنيف، وكانت هذه المراحل متداخلة رغم تمايزها وتطوّر كل مرحلة عن سابقاتها، وفي كل طور من الأطوار كانت المصطلحات النحوية تتطور، فهذا البحث يدرس الحكم النحوي وأنواعه من خلال كتاب ابن جني (322 هـ)الخصائص، الذي كان من أوائل كتب اللغة، والحكم النحوي هو الإسناد وهو الحكم بشيء على شيء، كالحكم على زيد بالنشاط في جملة (زيدُ مجتهدُ)، والمحكوم به يسمى مسندا، والمحكوم عليه يسمى مسندا إليه، فالمسند ما حكمت به على شيء والمسند إليه ما حكمت عليه بشيء، فالحكم النحوي ينقسم إلى الحكم النحوي الرئيسي وهو الإعراب والبناء والفرعي وهو الرفع والنصب والجر والجزم. ويوجد للحكم النحوي وصْفٌ مثل الواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء. وهذا البحث يتناول أقسام الحكم النحوي المذكورة آنفاً عند ابن جني.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، ابن جني، كتاب الخصائص، الحكم النحوي، الإعراب والبناء.

İbn Cinnî'nin el-Hasâis İsimli Eserinde Nahvî Hüküm

Özet:

İlmi nahiv, Arap dili ve kurallarını anlama aracılığıyla Kur'ân'a hizmet için ortaya konulan Arap bilimlerindendir. İlmi nahvin gelişiminde; vazı ve oluşum, gelişim, olgunluk, tercih ve tasnif olamk üzere dört aşama vardır. Sözü geçen aşamaların her birinin diğerinden farklı özellikleri ve kendisine özel nahiv terimleri bulunmasına rağmen bunlar birbiri içine girmiş şekilde ortaya çıkmışlardır. Bu çalışmada, İbn Cinnî'nin Arap gramerine ait ilk kitaplardan olan el-Hasâis isimli eseri aracılığıyla nahvî hüküm ve kısımları inecelenmektedir. Nahvî hüküm, bir şey hakkında hüküm vermek anlamına gelen isnâdtır. Örneğin (زَيْدٌ مُجْتَهِدٌ) cümlesinde Zeyd'e çalışkandır diye hüküm vermek gibi. Mahkûmün bih'e müsned, mahkûmün alyh'e müsnedün ileyh denilir. Yine Mahkûmün bih; kendisi ile bir şeye hüküm verilen, mahkûmün aleyh; kendisine bir şey hüküm edilen, asıl olarak nahvî hüküm; i'râb ve binâ, fer'î olarak nahvî hüküm; raf', nasb, cer ve cezimdir. Nahvî hükmün vasfı ise vacip, mümteni, hasen, kabîh, hilâfü'l-ûlâ ve câiz ale's-sevâ gibi vasıflardır.

Anahtar Kelimeler: Arap Dili, İbn Cinnî, Kitâbü'l-Hasâis, Nahvî Hüküm ,İ'r'ab ve Bina.

The Grammatical Judgment of Ibn-Jinni via his book Characteristics

Abstract

Grammar is one of the Arabic language sciences that arose to serve the Holy Qur'an through understanding the Arabic language and its rules. Grammar passed through four phases in its inception, the stage of placement and formation, the stage of emergence and growth, the stage of maturity and perfection, the stage of weighting and numeracy in classification. These stages were overlapping despite the differentiation and development of each stage from its predecessors, in each of the stages were grammatical terms. This research studies the grammatical judgment and its types through the book of Ibn Jinni "Al-Khasais", which was one of the first books of the Arabic language. The grammatical judgment is attribution and ruling by something over something/someone, like ruling on Zayd by hard-working in the sentence (Zayd mujtahid). The (Musnad) is what is ruled by, the (Musnad Elayh) is what is ruled on. The main grammatical ruling is syntax and construction, the sub-grammatical ruling is the nominative, accusative, genitive and assertive and the description of the grammatical ruling is the obligatory, the forbidden, the good, the ugly, the difference of the first and equally permissible.

Keywords: Arabic language, Ibn-Jinni, the book of "Al-Khasais", grammatical judgment ,syntax and construction

المقدمة:

نشأ علم النحو في بداية الأمر بسيطاً شأنه شأن العلوم الأخرى، فأقبل الناس على دراسته والاستفادة منه لتجنّب آفة اللحن التي أصابت ألسنتهم، حتى نبغ منهم الكثير من العلماء الذين عكفوا على دراسة اللغة والتدوين والتأليف، إلى الحدّ الذي أُطلق عليه في فترة من الزمن علم الموالي ثم أصبح علماً مستقلاً يُدرّس على نطاق واسعٍ في مدينتيّ البصرة والكوفة، وسبب وضع علم النحو أنه قد نتجَ عن اختلاط العرب والمسلمين بالأمم والشعوب الأعجميّة تفشّي اللحن على ألسنة الناس، ولم يقتصر الأمر على انتشاره في لغة التخاطب بل تعداه إلى اللحن في قراءة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولمعالجة ذلك وضع علم لضبط الألسنة سُمّي فيما بعد بـ علم النحو، أول من أسّس علم النحو هو أبو الأسود الدؤلي و مرّ علم النحو في نشأته بأربعة أطوار، كان أولها طور الوضع والتكوين ثم طور النشأة والنمو، والنضج والكمال، وطور الترجيح والبسط في التصنيف، وكانت هذه المراحل متداخلة رغم تمايزها وتطوّر كل مرحلة عن سابقاتها. ومن هذه التصنيفات النحوية هو كتاب الخصائص لابن جني [1] الذي كان من أوائل كتب اللغة والتي تضمنت الكثير من مسائل اللغة وفلسفتها ، ومن ضمن هذه المسائل الحكم النحوي وأقسامه حيث يعتبر كالقاعدة في تحديد ماهية المسالة النحوي وضبط معيار النحو، فيبن الحكم النحوي أنَّ هذه المسائلة واجبة أي لا يمكن ولا يجوز عكسها عند العرب كرفع الفاعل ونصب المفعول أو يحكم بالجواز على المسألة أي للمسالة أكثر من وجه جائز عند العرب أو قد يبَيَّنَ الحكم النحوي أنَّ هذه المسالة ممتنعة أو مستحيلة بحسب قواعد اللغة العربية مثل كون المبتدأ نكرة مجردة عن أي إضافة.

فموضوع هذا البحث يدور حول الحكم النحوي وأقسامه من خلال كتاب الخصائص لابن جني، وسبب اختيار كتاب الخصائص لابن جني كونه من أفضل كتب اللغة العربية اذ يقول ابن

[1] هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي المشهور، ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة بالموصل كان إماماً في علم العربية، قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي وفارقه وقعد للإقراء بالموصل، وبرع بالعربية والقراءات وفي علومها وأتقنها غاية الإتقان، ثم انتقل إلى دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية، واكب الخلق على الاشتغال عليه، والتزم لهم الدروس وتبحر في الفنون، وكان الأغلب عليه علم العربية، ومن مؤلفاته في النحو: كتاب الخصائص وسر الصناعة و المنصف في شرح تصريف أبي عثمان المازني و التلقين في النحو و التعاقب و الكافي في شرح القوافي للأخفش، و المذكر والمؤنث و المقصور والممدود وغيرها من المؤلفات، وتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ببغداد. ينظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، *وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان*، تحقق: احسان عباس (لبنان: دار الثقافة، 1994)، 246/3؛ الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، *الأعلام* (بيروت: دار العلم للملايين، 2002)، 15، 204/4؛ القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار الفكر العربي ،1982)، 338/2.

جني عن كتابه "اعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة."[2] والهدف من هذا البحث هو بيان أقسام الحكم النحوي وأوصافه لمعرفة الفرق بين المنصوب الواجب والمنصوب الجائز مثلا.

1.تعريف الحكم النحوي

1.1. تعريف الحكم لغة واصطلاحاً

الحكم لغة: في اللغة من مادة (ح ك م) فالحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع. وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم. وسميت حكمة الدابة لأنَّها تمنعها، يقال حكمت الدابة وأحكمتها. ويقال: حكمت السفيه وأحكمته، إذا أخذت على يديه. قال جرير:

أبني حنيفة أحكموا سفاءكم ... إني أخاف عليكم أن أغضبا.[3]

والحكمة هذا قياسها، لأنَّها تمنع من الجهل. وتقول: حكمتْ فلانا تحكيما منعته عما يريد. وحكم فلان في كذا، إذا جعل أمره إليه. والمحكم: المجرب المنسوب إلى الحكمة. قال طرفة:

ليت المحكم والموعوظ صوتكما ... تحت التراب إذا ما الباطل انكشفا.

أراد بالمحكم الشيخ المنسوب إلى الحكمة.[4] وكذلك الحكم هو القضاء وقد حُكم بينهم يحكم بالضم حكما وحكم له وحكم عليه. والحكم: أيضا الحكمة من العلم. والحكيم) العالم وصاحب الحكمة. والحكيم أيضا المتقن للأمور، وقد (حكم) من باب ظرف أي صار حكيما و (أحكمه فاستحكم) أي صار (محكما. والحَكَم بفتحتين الحاكم. وحكمه في ماله تحكيما إذا جعل إليه الحكم فيه فاحتكم عليه في ذلك، واحتكموا إلى الحاكم وتحاكموا والمحاكمة المخاصمة إلى الحاكم.[5]

---

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1952)، 1/ 1.

[3] ينظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، *مجمل اللغة*، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986)، 246/1.

[4] ينظر: ابن فارس، *مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (بيروت: دار الفكر، 1979)، 91/2

[5] الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو، *العين*، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي (بيروت: دار ومكتبة الهلال، د. ت)، 3/ 66؛ أبو بكر الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، *مختار الصحاح*، تحقيق: يوسف الشيخ محمد (بيروت: المكتبة العصرية، 1999)، 78.

الحكم اصطلاحاً: "إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلباً". [6] فهذا تعريف للحكم في الاصطلاح بشكل عام إذا في كل العلوم لابد من وجود مسألة وهذه المسألة تتألف من موضوع ومحمول أو من مبتدأ أو خبر أو من محكوم عليه أو به وحينئذٍ يكون اسناد أمر لآخر وهذا الإسناد وطبيعة المسند والمسند إليه تختلف من علم إلى آخر حيث إنَّ الحكم في الاصطلاح يختلف بحسب الاصطلاح. [7]

والذي يهمنا في هذا البحث هو الحكم في اصطلاح أهل اللغة بشكل عام وفي علم النحو بشكل خاص فالحكم عند أهل اللغة: "أن يقضى في شيء بأنه كذا أو ليس بكذا، سواء ألزم ذلك غيره أم لا." [8]

1.2. تعريف الحكم النحوي وأنواعه

لابد قبل تعريف الحكم النحوي بيان تعريف لعلم النحو ثم بعد ذلك يعرف الحكم النحوي.

1.2.1. تعريف علم النحو وموضوعه وغايته

تعريف علم النحو: مرّ تعريف النّحو في اصطلاح اللّغة بمراحل عدّة منذ نشأته، فقد كان في بداية ظهوره مجرد أفكار، إذ لم يكن عِلماً ناضجاً وقائماً بذاته، وكان ذلك تحديداً في زمن أبي الأسود الدُّؤليّ، إلّا أنّ النحو لم يستمر كذلك طويلاً، حيث استقلّ كعِلم منفصل، وحظي بتعريف خاصّ به، وكان أقدم هذه التّعريفات ما قدّمه ابن السّراج (316هـ) في كتاب (الأصول) حين عرّفه: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينُه من قولهم: قام وباع." [9]

---

[6] الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين، *التعريفات* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983)، 92؛ جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، *معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم*، تحقيق: محمد إبراهيم (القاهرة: عبادة مكتبة الآداب، 2004)،117.

[7] ينظر: الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الحنفي، الكليات *معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998)، 381.

[8] ينظر زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي، *التوقيف على مهمات التعاريف* (القاهرة: عالم الكتب مصر، 1990)، 145.

[9] ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة) ،35/1.

ونلاحظ بأنَّ تعريف ابن السرج قد أدخل بعض مسائل علم الصرف في تعريف النحو ولذلك قد استقر تعريف علم النحو عند المتأخرين بأنَّه: "هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما."[10]

موضوع علم النحو: "موضوعه هو الكلمة العربية من حيث الإعراب والبناء."[11]

"غاية علم النحو: غايته عصمة اللسان عن الخطأ في المقال أي في الكلام".[12] أو الغرض به أي النحو أن يتحرى الإنسان في كلامه إعرابا وبناء طريقة العرب في ذلك.[13]

وأرى بأنَّ الحكم النحوي مرتبط ومحصور في الكلمة العربية من حيث الإعراب والبناء وما يتعلق بهما، ففي الإعراب ككون الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب والمضاف اليه مجرور وفي البناء ككون الفعل الماضي مبني على الفتح أو مبني على السكون مثل ضمير واو الجماعة المتصل.

1.2.2الحكم النحوي:

قد ورد مصطلح الحكم النحوي أو الأحكام النحوية في بعض كتب اللغة و النحو فنرى مثلاً ورود هذا المصطلح عن ابي حيان (745هـ) في شرحه لكتاب التسهيل فقال: "فإن كتاب (تسهيل الفوائد) في النحو لابن مالك أبْدعُ كتاب في فنه أُلِّف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية، ونقل أبو حيان عن ابن مالك أنه قال: لما كان كثير من الأحكام النحوية تُبتنى على معرفة النكرة والمعرفة، وكانا كثيري الدور في أبواب العربية، شرع المصنف في الكلام عليهما وقال في موضع آخر : بينا العلة التي من أجلها لم يستدل النحاة على تقرير الأحكام النحوية بما ورد في الحديث."[14]

---

[10] ينظر: الشريف الجرجاني، *التعريفات*، 240؛ نكري، القاضي احمد عبد النبي بن عبد الرسول، *جامع العلوم في اصطلاحات الفنون* (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، 3/ 273

[11] ينظر: الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد، *فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي* (مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، 2010)، 21

[12] ينظر: الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، *رسالة الحدود*، تحقيق: إبراهيم السامرائي (عمان: دار الفكر، د.ت)، 67.

[13] ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين، *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق: عبد الإله النبهان (دمشق: دار الفكر، 1995)،45/1.

[14] أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق: حسن هنداوي (دمشق: دار القلم)، 6/1، 102/2، 2/ 244.

وجاء في همع الهوامع في" موضوع إهمال متى: (ولا) تهمل (متى) وقيل نعم حملا على إذا كحديث البخاري:(وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس) قال ابن مالك قال أبو حيان وهذا شيء غريب ثم تكلم في استدلاله بما أثر في الحديث على إثبات الأحكام النحوية." [15]

وقد ورد في حاشية الصبان "بانَّ أبا حيان أسقط الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى وكثيرًا ما يعترض بذلك على الإمام بن مالك في استدلاله بها. "[16] فالحكم النحوي هو "الإسناد وهو الحكم بشيء، كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك (زهير مجتهد) والمحكوم به يسمى مسندا. والمحكوم عليه يسمى مسندا إليه، فالمسند ما حكمت به على شيء والمسند إليه ما حكمت عليه بشيء. "[17]

1.2.3 أنواع الحكم النحوي

بالرجوع إلى كتاب سيبويه (180 هـ) في النحو نراه يتكلم عن الحكم النحوي بالشكل التالي:

هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر ونحوه.

وأما "المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ".[18] ولكن نرى بأنَّ سيبويه ادخل وخلط الحكم النحوي بالمعنى وهذا شيء متوقع إذ أن مصطلحات وعلم النحو في زمن سيبويه لم تستقر بشكل كامل، ونلاحظ بأنَّ السيوطي (911 هـ) لخص أنواع

[15] ينظر: عبد الرؤوف المناوي، *التوقيف على مهمات التعاريف*، 145.

[16] الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، *حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997)، 317/1.

[17] جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (مصر: المكتبة التوفيقية)، 2/ 549

[18] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988)، 26/1.

الحكم النحوي بعد استقرار علم النحو ومصطلحاته وكثرة التأليف فيه فبَيَّنَ بأنَّ الحكم النحوي ينقسم إلى.[19]:

واجب[20]، وممنوع[21]، وحسن، وقبيح[22]، وخلاف الأولى[23]، وجائز على السواء[24].

فالواجب: كرفع الفاعل، وتأخره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز، وغير ذلك.

والممنوع كأضداد ذلك.

والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.

والقبيح: كرفعه بعد شرط مضارع.

وخلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيدا.

والجائز على السواء: كحذف المبتدأ، أو الخبر، أو إثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى[25]

2.الحكم النحوي عند ابن جني

2.1. مفهوم النحو عند ابن جني

لمعرفة الحكم النحوي عند ابن جني لابد من معرفة تعريف علم النحو عند ابن جني ليكون كالطريق في معرفة الحكم النحوي عند ابن جني.

---

[19] جلال الدين السيوطي، *الاقتراح في أصول النحو وجدله*، تحقيق: محمود فجال، (مشق: دار القلم، 1989)، 48.

[20] السَّراج، محمد علي، *اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل*، تحقيق: خير الدين شمسي باشا (دمشق: دار الفكر، 1983)، 34.

[21] المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة (بيروت: عالم الكتب)، 1/ 90، 3/ 211.

[22] المبرد، *المقتضب*، 1/ 90، 3/ 211.

[23] المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان (مصر: دار الفكر العربي، 2008)، 1076/2.

[24] ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي، *شرح تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون (القاهرة: دار السلام، 1428)، 3795/8.

[25] جلال الدين السيوطي، *الاقتراح في أصول النحو*، 49.

فعرف النحو في باب القول على النحو: "بأنه انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها. "[26]

ثم يَبَيَّنَ ابن جني العلاقة بين المعنى اللغوي لكلمة النحو وبين وضع هذا الكلمة اسم لعلم النحو فيبَيَّنَ "بأنَّ كلمة النحو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوًا كقولك: قصدت قصدًا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وكما أن بيت الله خص به الكعبة وإن كانت البيوت كلها لله. وله نظائر في قصر ما كان شائعًا في جنسه على أحد أنواعه." [27]

فيتبين بأنَّ النحو عند ابن جني هو تلك المسائل المتعلقة بعلم النحو والتي ترجع بالنهاية إلى فرعين أساسيين وهما الإعراب والبناء وهما من خصائص الكلمة والكلام العربي فابن جني إذا يعتبر بأنَّ النحو يدور حول اثبات احكام اعرابية أو بنائية للكلمة ما لقول بأنَّ المضاف اليه مجرور فالمضاف اليه هو كلمة عربية وحكمها هو الجر والجر يرجع إلى القسم الرئيسي وهو الإعراب ومثلا الفعل الماضي هم كلمة عربية وحكمها هو البناء على الفتح والبناء على الفتح يرجع إلى القسم الرئيسي وهو البناء.

وأرى لأنَّ النحو عند ابن جني علم يبحث فيه عن الكلمة العربية من حيث كونها معربة أو مبنية وهو الحكم النحوي الرئيسي ثم يأتي الحكم النحوي الفرعي لكل كلمة هل هي مرفوعة أو منصوبة.

2.2. أنواع الحكم النحوي عند ابن جني

من خلال استقراء كتاب الخصائص لابن جني تبين بأنَّ الحكم النحوي عند ابن جني يتنوع ضمن أنواع مختلفة وكما يلي:

2.2.1. الحكم النحوي الرئيسي الإعراب والبناء

إنَّ الإعراب والبناء من الاحكام النحوية الرئيسة التي أوردها ابن جني في كتابه الخصائص وهذان الحكمان الرئيسيان إنما يتعلقان بالكلمة العربية فعلم النحو عند ابن جني كما ورد سابقاً

[26] ابن جني، *الخصائص*، 1/ 35.

[27] *ابن جني، الخصائص* ، 1/ 36.

هو دراسة الكلمة العربية من جهة الإعراب والبناء ولأجل ذلك وضح ابن جني ما هو الإعراب وما هو البناء بشكل مفصل في كتابه الخصائص.

الحكم النحوي الإعراب:

عرف ابن جني الإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدًا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه."[28]

وبعد أنْ عرف ابن جني الإعراب قام باستعمال هذا الحكم النحوي للحكم على بعض المسائل النحوية مستعملا صيغة (يُعْرب، مُعْرب، أعربه) كلها صيغ مختلفة للحكم النحوي الرئيسي وهو الإعراب.

فنراه يستعمل صيغة يعرب للتعبير عن الحكم النحوي الإعراب فبَيَّنَ" بأنَّ المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بني ولم يمنع من بنائه جريه معربًا قبل حال البناء."[29]

واستعمل صيغة معرب للتعبير عن الحكم النحوي الإعراب فبَيَّنَ بأنَّ خطأ قول الذي يقول: إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب، مبيناً بانَّ في لغة العرب من الاسماء مما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك الحكم النحوي له بأنه معرب غير مبني. ثم يأتي بمثال لإثبات ذلك في امرأة اسمها أذربيجان فهو اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع: وهي التعريف والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون وكذلك أذربيجان اسم البلدة والمدينة لأن البلد فيه الأسباب الخمسة وهو مع ذلك معرب. فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أولى بألا ترفعه.[30] واستعمل صيغة أعرب ويعرب لبيان الحكم النحوي وهو الإعراب فبَيَّنَ وقد أعرب بهذه الصور أنفسها، كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها، وذلك في باب أخوك وأبوك، وهناك وفاك، وحميك وهنيك، والزيدان والزيدون والزيدين. وأجريت هذه الحروف مجرى الحركات في زيدٌ وزيدًا وزيدٍ، ومعلوم أن الحركات لا تحمل لضعفها، فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تمنع من احتمالها الحركات.[31]

---

[28] ابن جني، *الخصائص*، 1/ 37.

[29] *ابن جني، الخصائص* ، 1/ 181.

[30] ابن جني، *الخصائص*، 1/ 182.

[31] *ابن جني، الخصائص* ، 2/ 296.

الحكم النحوي البناء:

البناء: عند ابن جني هو" لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل ثم بَيَّنَ وجه تسمية البناء لأنه لما لزم ضربًا واحدًا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازمًا موضعه لا يزول من مكان إلى غيره."[32]

وبَيَّنَ ابن جني أنَّ البناء هو من الاحكام النحوي فبَيَّنَ بأنَّ المضمر المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل، فإنه أكثر وأسير في الاستعمال منه، فمثلا نقول: إذا قدرت على المتَّصل لم تأت بالمنفصل. فهذا يدل على أن المتَّصل أخف عليهم وآثر في أنفسهم. فلما كان كذلك وهو مع ذلك أضعف من المنفصل، وسرى فيه لضعفه حكم، لزم المنفصل، أعني: البناء؛ لأنه مضمر مثله، ولا حق في سعة الاستعمال به. [33] واستعمل ابن جني صيغ عدة لبيان الحكم النحوي وهو البناء فاستعمل صيغة البناء، مبني ، يبنى وكما يلي:

وفي استعماله صيغة البناء والمبني بين "بأنَّ العامل غير مؤثر في المبني نحو: (من أين أقبلت) و(إلى أين تذهب) فإذا كان حرف الجر على قوته لا يؤثر في حركة البناء فحدث التركيب على تقصيره عن حدث الجار أولى بألا يؤثر في حركة البناء."[34] واستعمل صيغة يبنى للدلالة على الحكم النحوي فبَيَّنَ "بانَّ العرب جعلتْ التاء التي هي ضمير الفاعل في نحو ضربتك وإن لم تكن من نفس حروف الفعل- مثل نون التوكيد التي يبنى الفعل عليها ويضم إليها في نحو لأضربنك. "[35]

2.2.2. الحكم النحوي الفرعي

ويقصد بالحكم النحوي الفرعي الذي يتفرع عن الإعراب وهو الرفع والنصب والجر والجزم والذي يتفرع عن البناء من بنائه على السكون أو الفتح أو الضم أو الكسر.

فمثلا الحكم النحوي الرئيسي للمبتدأ هو الإعراب والحكم النحوي الفرعي هو الرفع، والحكم النحوي الرئيسي للفعل الماضي هو البناء والحكم النحوي الفرعي هو البناء على الفتح وهكذا. ولذلك نرى ابن جني يصف بشكل واضح فيقول: "فلما كان المضمر لا يوصف، ولحق هذا المضمر من التفسير ما يضارع الوصف، خرج بذلك عن حكم الضمير. وهذا واضح.

32 ابن جني، *الخصائص*، 1/ 38.

33 ابن جني، *الخصائص*، 2/ 194.

34 *ابن جني، الخصائص* ، 1/ 133.

35 ابن جني، *الخصائص*، 1/ 102.

نعم، ولو قلت: أضمر رجلًا من قولك: رُبَّ رجلٍ مررت به لم يحز لأنك تصير إلى أن تقول: رُبَّه مررت به، فتعمل رُبَّ في المعرفة رُبَّه مررت به، لوصفت المضمر، والمضمر لا يوصف. وأيضًا فإنك كنت تصفه بالجملة، وهي نكرة، والمعرفة لا توصف بالنكرة."[36]

فنرى كيف قرن ابن جني الحكم بالضمير وبَيَّنَ بعض الحكم النحوي للضمير. ونرى بأنَّ ابن جني في الخصائص قد بَيَّنَ النوعين:

فبَيَّنَ بأنَّ "رفع الخبر ورفع الفاعل، ورفع ما أقيم مقامه ورفع خبر إن وأخواتها. وكذلك نصب ما انتصب وجر ما انجر وجزم ما انجزم مما يتجاذب الخلاف في علله. فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل."[37] ومما يلحق بالحكم النحوي الفرعي هو حكم الأسماء والافعال والحروف بشكل عام

فقد بَيَّنَ ابن جني الاحكام النحوية الفرعية لأسماء فأوضح "ان حكم جميع الأسماء في الأصل ان تكون منصرفة إلا أن نوعا منها شابه الفعل من وجهين فمنع ما لا يدخل الفعل من التنوين والجر"[38] وأوضح أنَّ حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض منها أن تفيد أزمنتها، جاءت بصيغ متعددة، ليكون ذلك دليلا على المراد فيها.

وبَيَّنَ بأنَّ الحكم النحوي للحروف في العربية أنها مبنية. وهذه علة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب على هذا العلة أن يبنى ما كان من الأسماء أيضًا على حرفين نحو يد، وأخ، وأب، ودم، وفم، وحِر، وهَن، ونحو ذلك ولكن هذه الأسماء غير مبنية فتبَيَّنَ أنَّ الحكم النحوي للحروف أنها مبنية وعلة بناء الحروف لا تتعداها إلى غيرها.[39] ولابد من الإشارة إلى أن ابن جني أوضح في كتاب الخصائص بأنَّ هذا الكتاب ليس الغرض منه بيان الاحكام النحوية من الرفع والنصب والجر والجزم لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه وانما بيان ما وراء ذلك من العلل والمعاني. وتقرير حال الأوضاع والمبادي وكيف سرت أحكامها في متون النحو وشروحها وحواشيها.

36 *ابن جني، الخصائص* ، 2/ 23

37 ابن جني، *الخصائص*، 1/ 167.

38 ابن جني، الخصائص ، 1/ 150.

39 ابن جني، *الخصائص*، 1/ 170.

وأرى بأنَّ هذا النص يدل على وضوح اعتبار ابن جني انَّ الرفع والنصب والجر والجزم من الاحكام النحوية الفرعية.[40]

2.2.3 وصف الحكم النحوي

بعد أنْ تبَيَّنَ مما سبق هناك نوعان رئيسيان من الحكم النحوي وهما الإعراب والبناء وكل واحد منها ينقسم إلى اقسام فالمعرب الذي يتفرع عنه الرفع والنصب والجر والجزم البناء يتفرع عنه السكون أو الفتح أو الضم أو الكسر.

ففي هذا المبحث نبحث عن وصف الاحكام النحوية هل هي واجبة ام جائزة ام مستحيلة أم قبيحة ومن هي الجهة التي تحكم بوجوب أو جواز أو استحالة الحكم النحوي.

وقبل أن ندخل في بيان أوصاف الحكم النحوي وهي الوجوب والجواز والاستحالة لابد من بيان الجهة التي تحكم على الشيء بالوجوب والجواز والاستحالة ففي احكام العقل فان العقل هو الذي يحكم بالوجوب كالجمع بين الضدين وغيره وفي احكام الشرع الشارع هو الذي يحكم بالوجوب كوجوب الصلاة وغيره فكل مجال له حاكمه الخاص به.

وفي اللغة العربية والنحو العربي فان الذي يحكم بوجوب الحكم النحوي أو جوازه أو استحالته هي اللغة العربية وقواعدها المأخوذة من العرب، فالعرب أو اللغة العربية هي الجهة التي تحكم بوجوب المسالة النحوي أو جوازها أو استحالتها. وقد أشار ابن جني إلى ذلك إشارة خفية من خلال استعمال عبارة: أوجبوا

فبَيَّنَ بأن يجوز أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدَّموا الفعل في الوضع قبل الاسم، وكذلك الحرف، وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا غايات أمورهم، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنها لا بُدَّ لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلم يهتموا سواء بدأوا بالاسم أم بالفعل أم بالحرف؛ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهنّ جُمَع، إذ المعاني لا تستغني عن واحد منهن.[41]

وأرى من خلال هذا النص استعمل ابن جني عبارة التواضع، والوضع، واستعمل الضمير الجمع واو وهذا الضمير يدل على العرب الذين وضعوا اللغة إذا أنَّ الوضع متعلق بالعرب الذين وضعوا اللغة فاستعمال ابن جني لكلمة أوجبوا يشير إلى أنَّ الجهة التي توجب الحكم النحوي هم العرب.

[40] ابن جني، الخصائص ، 1/ 33.

[41] ابن جني، *الخصائص*، 2/ 32.

وكذلك بَيَّنَ ابن جني بأنَّ العرب هي الحاكم في جعل الحكم جائز فقال: "فإنه جائز للعرب؛ لأن العرب قد حملت عليه فيما لا يشك فيه، فإذا أنت أجزته هنا فلم تجز إلّا جائزًا مثله، ولم تأت إلا ما أتوا بنحوه".[42]

وبالرجوع إلى كتاب ابن جني سر صناعة الإعراب نراه يوضح بأنَّ العرب هم الحاكمون في الجواز وفي اثبات أنَّ الحكم جائز، حيث بَيَّنَ "بأنَّ العرب قد نصبت ما عطفته على الجار والمجرور جميعا، منصوبا، لأنهما جميعا منصوبا الموضع، وذلك قولهم: مررت بزيد وعمرا، ونظرت إلى محمد وخالدا وعلى ذلك أجازوا مررت بزيد الظريف، بنصب الظريف على موضع بزيد وهوما يعرف في النحو بالاتباع على المحل."[43]

وأرى أنَّ عبارة أجازوا التي استعملها ابن جني والتي أتت في النص بعد كلمة العرب فيه إشارة واضحة بانَّ جهة الحكم في الحكم النحوي هم العرب.

وفي البحث عن الحكم النحوي وهو الممتنع أو المستحيل والجهة التي تمنع وبيدها الحكم على المسألة النحوية ذكر كلمة المنع مع ضمير الجماعة ويقصد بهم العرب فقال: "فما بالهم منعوا هذين الفعلين التصرف البتة، ولم يمنعوهما علم التأنيث البتة ألا تراك أيضًا قد تقول: نعمت المرأة وبئست الجارية وأنت لا تصرف واحدًا منهما على وجه؟".[44]

وذكر ذلك في كتاب سر صناعة الإعراب بصيغ متعددة فبَيَّنَ بأن العرب قد أجرت هاء التأنيث مجرى لام الفعل في أماكن فكما أن هاء التأنيث لا تدخل عليها هاء أخرى كذلك منعوا الباء في عقرب ونحوها أن يقولوا: عقيربة، وفيما يلي بيان أوصاف الحكم النحوي وكما يلي:

الواجب: اعتبر ابن جني أنَّ الواجب هو وصف لحكم من الاحكام النحوي ويتضح ذلك من خلال قوله، حيث قال: "تفضَّيت من الفضة، وتسريت من السرية، ليس شيء من إعلال ذلك ونحوه بواجب، بل جميعه لو شئت لصححته، وليس كذلك حديث الياء والواو والألف في الاعتلال، بل ذلك فيها في عام أحوالها التي اعتلت فيها أمر واجب أو مستحسن في حكم الواجب".[45]

تعريف الواجب: لم يعرف ابن جني الواجب من ناحية اصطلاحية ولكنه اكتفى بذكر بأنَّ الواجب لابد منه أو أنَّ هذا الشيء واجب لامحالة وكذلك الوجب هو: لا جائز فمن خلال

[42] *ابن جني، الخصائص* ، 2/ 492.

[43] ابن جني، *سر صناعة الإعراب* (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، 142/1.

[44] ابن جني، *الخصائص*، 3/ 247.

[45] ابن جني، *الخصائص*، 2/ 56.

كلام ابن جني يتبين بأنَّ مفهوم الواجب كحكم نحوي هو الذي لا يجوز غيره أو هو غيره يكون خطأ ومخالف لقواعد اللغة العربية

الواجب ومسائله:

-العلل الواجبة بين بأنَّ علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم.

فابن جني من خلال الأمثلة أوضح بان "قلب الألف واوا للضمة قبلها، كما في سائر: سويئر وفي ضارب: ضويرب، أو قلب ياء للكسرة قبلها كما في تحقير قرطاس وتكسيره: قريطيس وقراطيس. فهذا ونحوه مما لا بد منه؛ فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها. فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ولا توقف للنفس عنها."[46] فابن جني لفت الانتباه إلى أنَّ في باب العلل النحوية فالحكم الواجب الذي لابد منه ولا يجوز غيره يجب أنْ ينتج عن طريق علة برهانية قطعية ليس فيها أي شك أو لبس ومن المعلوم بأنَّ البرهان هو الشيء اليقيني الذي لا شك فيه.

ووضع ابن جني بابا كاملا بعنوان باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة وبَيَّنَ أن أكثر العلل مبناها على الإيجاب بها وبَيَّنَ بعض الأمثلة عن العلل الموجبة مثل نصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعلل هذه الاحكام النحوية الواجبة التي ذكرها واجبة غير جائزة ولذلك كانت هذه الاحكام النحوية واجبة وعلى هذا يكون كلام العرب.[47]

وفرق ابن جني بين العلة الموجبة والسبب بأنَّ السبب في الحقيقة يجوز ولايوجب.[48]

- وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفًا: نحو "عندك مال وعليك دين وتحتك بساطان ومعك ألفان. فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها إلا أن مانعًا منع من ذلك حتى لا تقدمها1 عليها."[49]

---

[46] ابن جني، *الخصائص* ، 1/ 89.

[47] ابن جني، *الخصائص*، 1/ 156.

[48] فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجبا يسمى علة، وما كان مجوزا يسمى سببا وما كان موجبا للحكم يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها: أنه يجب مطولها عند وجودها إن لم يوجد مانع. وما كان مجوزا يسمى سببا؛ لأن المسبب قد يتخلف عن السبب لفقد سبب عند تعدد الأسباب أو لوجود مانع. ينظر: ابن علان، محمد علي بن محمد، *داعي الفلاح لمُخبات الاقتراح*، تحقيق: احمد حسن كحيل (القاهرة: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية)، 303

[49] ابن جني، *الخصائص*، 1/ 299.

-وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها: بَيَّنَ ابن جني الحكم النحوي في تقديم المفعول به لأسماء الاستفهام والشرط بالوجوب حيث "لايمكن أنْ يكون اسم الاستفهام أو الشرط بعد الفعل والفاعل لان أسماء الاستفهام والشرط لها الصدارة في الكلام، وبَيَّنَ ابن جني بأنَّ الأصل في العربية أنْ يأتي المعمول بعد العامل فالفعل هو العامل والمفعول به هو المعمول ورتبة المعمول بعد رتبة عامله ولكن في أسماء الاستفهام والشرط لما فإنهما يجيئان مقدمين على الفعلين الناصبين لهما."[50]

وأرى وإنْ كان الأصل في قواعد اللغة العربية أنْ تكون رتبة المفعول به بعد رتبة الفعل ويجوز التقديم لأغراض بلاغية فتقديم المفعول به على فعله الناصب يجوز ولا يجب ولكن ابن جني أشار إلى وجوب تقديم المفعول به إنْ كان المفعول به اسم من أسماء الاستفهام أو الشرط.

وجوب رفع الفاعل وجر المضاف اليه: قال ابن جني فالناطق بذلك بصورة من جرَّ الفاعل أو رفع المضاف إليه، في أنه لا أصل يسوِّغه، ولا قياس يحتمله، ولا سماع ورد به، وما كانت هذه سبيله وجب اطرحه والتوقف عن لغة مَن أورده.

وأرى بأنَّ ابن جني بَيَّنَ أنَّ الحكم النحوي لرفع الفاعل وجر المضاف اليه هو الوجوب وبَيَّنَ بأنَّ عكس ذلك يكون من الخطأ ونلاحظ من كلام ابن جني أنَّ الذي يجعل الحكم النحوي واجب ولا يجوز عكس هو القواعد الواردة عن العرب أو قياس على هذه القواعد أو السماع الذي ورد عن العرب وبَيَّنَ ابن جني في حال ورد شي عن أحد علماء اللغة من كسر الفاعل أو رفع المضاف أو نصب المبتدأ وهذا يخالف الحكم النحوي الواجب فيجب رد هذه المخالفة وعدم الاخذ بها.

الجائز: اعتبر ابن جني أنَّ الجواز هو "حكم وله علة ولذلك بَيَّنَ إذا كانت العلة جائزة فالحكم جائز وإذا كانت العلة واجبة فالحكم واجب وبحث ذلك في باب الفرق بين علة الجواز وعلة الوجوب، وبَيَّنَ بأنَّ الحكم الجائز تكون علته جائزة ثم جاء بمثال يوضح فيه مفهوم العلة الجائزة والحكم الجائز فبَيَّنَ بأنَّ من علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى فتكون حينئذ تلك النكرة إما حالا أو بدلا؛ فتقول على هذا: مررت بزيد رجل صالح على البدل أو: مررت بزيد رجلا صالحًا على الحال.[51] فوقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين لا علة لوجوبه، فبَيَّنَ

[50] *ابن جني، الخصائص* ، 2/ 56.

[51] ابن جني، *الخصائص*، 1/ 325.

بأنَّ كل المسائل الجوابان أو الثلاثة أو أكثر من ذلك فيكون ذلك علة لجواز ما جاز منه لا علة لوجوبه، فابن جني وضح بأنَّ الجائز الذي فيه أكثر من وجه في اللغة وكلهم صحيح."[52]

تعريف الجائز: لم يعرف ابن جني الجائز بتعريف اصطلاحي واضح وكل الذي بينه ابن جني لمفهوم الحكم الجائز "هو الذي لا يكون واجبا ولا ممتنعا."[53] فتبين بأنَّ الجائز هو حكم وسط بين الواجب والممتنع أو المستحيل وتجوز في الأوجه المتعدد وهذا الذي بينه ابن جني قبل قليل بأنَّ الجائز فيه أكثر من وجه في اللغة أو يمكن ان يكون على وجه وعكس مثل جواز تقديم الخبر فيمكن تقديم الخير على المبتدأ ويجوز عدم تقديمه. [54]

الجائز ومسائله:

-جواز الضرورة الشعرية للعرب ولمن بعدهم في العدول عن الحكم النحوي: بَيَّنَ ابن جني ذلك في " (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا؟) فبَيَّنَ جواز ذلك وان الذي جاء بعد العرب كما جاز له أنْ يقيس منثوره على منثورهم فكذلك يجوز لمن جاء بعد العرب أن يقيس شعره على شعرهم. فما أجازته الضرورة للعرب أجازته لمن بعدهم."[55]

-جواز الوجهين: بَيَّنَ ابن جني أنْ من بين المسائل التي يحكم عليها بالحكم النحوي الجائز هي جواز الوجهين ونعني به أن اعراب كلمة في جملة معينة قد يكون لها وجهان في الإعراب ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

حتى إذا اصطفوا له جدارا

فكلمة جدارا في البيت الشعري قد تعرب حالا أي مثل الجدار، أو أن تكون كلمة جدارا أيضًا منصوبا على فعل آخر، أي صاروا جدارا، أي مثل جدار، فنصبها في هذا الموضع على أنها خبر صاروا.[56]

ويتفرع عن الجائز فرعين:

جائز حسن: بَيَّنَ ابن جني هذا الحكم ولكنه أتى بمثال من علم الصرف."[57] ومن الأمثلة النحوية على الحكم النحوي جائز حسن هو: رفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض،

---

[52] *ابن جني، الخصائص* ، 1/ 166.

[53] ابن جني، *الخصائص*، 1/ 82، 2/496.

[54] ابن جني، *اللمع في العربية*، تحقيق: فائز فارس (الكويت: دار الكتب الثقافية، 1972)، 30

[55] ابن جني، *الخصائص*، 1/ 3520.

[56] *ابن جني، الخصائص* ، 3/ 327.

[57] ابن جني، *الخصائص*، 3/ 19

فالأصل أن يكون المضارع في الجواب مجزوما، ولكن يصح جزمه ورفعه إن كان فعل الشرط ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى فقط؛ كالمضارع المجزوم بلم، فكلا الضبطين حسن، ولكن الجزم أحسن مثل: من لم يتعود الصبر تودي به العوادي. أي تذهبه وتهلكه."[58]

جائز قبيح: بينه ابن جني في باب في الحمل على أحسن الأقبحين: "فبَيَّنَ بأنَّ هذا من مواضع الضرورة وتصوير المسالة بأنْ يكون عندك ضرورتين لابد من اختيار أحدهما فينبغي اختيار اقل الضرورتين وأتى بمثال توضيحا لهذه المسألة فيها قائمًا رجل هناك خياران بين رفع قائمًا فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون وبين نصب الحال من النكرة وهذا على قلته جائز ولذلك حملت المسألة على الحال فنصبت."[59]

وجوب الجائز: وضع ابن جني لهذا الحكم بابا اسماه باب في وجوب الجائز وبَيَّنَ "بأنّه على نوعين الأول: أن توجبه القواعد العربية فلا بد إذًا منه، والثاني: أن توجبه العرب وإن كان القياس يبيح غيره وأتى بمثال فبَيَّنَ بأنَّ جملة ما قام إلا زيدًا أحدٌ يجب النصب إذا تقدم المستثنى، إلا في لغة ضعيفة. ويجوز: ما قام أحد إلا زيدًا، فلما تقدم المستثنى لم يوجد قبله ما يتبدل منه، فالواجب له النصب وقد كان جائزًا فيه."[60]

الممتنع أو المستحيل: بَيَّنَ ابن جني الممتنع بعدة صيغ منها المستحيل والمحال والممتنع والحظر وما يشتق من هذه الصيغ وقد أشار إلى الجهة التي تمنع أو الحاكم الذي يجعل الحكم ممتنعا أو مستحيلا حيث قال:" فإن قلت: فما بالهم منعوا هذين الفعلين التصرف البتة، ولم يمنعوهما علم التأنيث البتة قيل: إنما حظروا عليهما ما هو أخص الأوصاف بهما -أعني التصرف ليكون حظره عليهما أدل شيء على حدوث عائق لهما، وليست كذلك علامة التأنيث فالواو في منعوا ، حظروا، تعود إلى العرب لانهم هم أهل اللغة وهو الحاكم في جعل الحكم النحوي ممتنعا أو مستحيلا."[61]

تعريف الممتنع: أوضح ابن جني الممتنع "بأنه غير جائز."[62] وهذا يدل على انَّ الممتنع هو الذي لا يمكن أنْ تقبله اللغة وقواعدها ويكون خطا بحسب قواعد اللغة

---

[58] عباس حسن، النحو *الوافي* (القاهرة: دار المعارف، 2018)، 4/ 474

[59] ابن جني، *الخصائص*، 1/ 114، 384/2؛ *اللمع*، 68.

[60] ابن جني، *الخصائص*، 3/ 78؛ *سر صناعة الإعراب*، 25/1

[61] ابن جني، *الخصائص*، 247/3.

[62] ابن جني، *الخصائص*، 2/ 497@496؛ *المنصف*، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (بيروت: دار إحياء التراث القديم، 1954)، 154.

الممتنع ومسائله:

- أنواع من الكلام يمتنع تقديمها: بَيَّنَ ابن جني الممتنع في باب التقديم والتأخير فبَيَّنَ "بأنه يمتنع تقديم الصلة والصفة وتقديم المعطوف وتقديم جواب الشرط."[63]

- يمتنع أن يُنقض أول الكلام بآخره: بَيَّنَ ابن جني أنَّ من المسائل التي تدخل في حكم الممتنع هي نقض أول الكلام باخره وأعطى على ذلك أمثلة عدة منها: قمتُ غدا، وسأقوم أمس، ونحو هذا. فتأتى بلفظ الماضي ومعناه الاستقبال أو بالعكس.[64]

-من المحال قولك: زيد أفضل إخوته: بَيَّنَ ابن جني أنه "يمتنع بحسب قواعد اللغة العربية أن تستعمل الجملة المذكورة لانَّ أفضل: أفعل، وأفعل معناها المبالغة والمفاضلة، واذ أضيفت إلى شيء فهي بعضه؛ كقولك: زيد أفضل الناس، فهذا جائز؛ لأنه منهم، والياقوت أنفس الأحجار؛ لأنه بعضها، وممتنع أن نقول: زيد أفضل الحمير، الياقوت أنفس الطعام؛ لأنهما ليسا منهما. فيمتنع القول: زيد أفضل إخوته؛ لأنه ليس واحد من إخوته، وإنما هو واحد من بنى أبيه؛ وأيضا فإن الإخوة مضافون إلى ضمير زيد، وهي الهاء في إخوته، فلو كان واحدا منهم وهم مضافون إلى ضميره لوجب أيضا أن يكون داخلا معهم في إضافته إلى ضميره، وضمير الشيء هو الشيء البتة، والشيء لا يضاف إلى نفسه."[65]

ثم يورد ابن جني اعتراضا ويجب عنه حيث بَيَّنَ بأنَّ" قوله "{وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ}"[66] الحق هنا غير اليقين، وإنما هو خالصه و واضحه فهو من إضافة البعض إلى الكل؛ وهو مثل هذا ثوب خز. والواحد بعض العشرة. ولا يلزم من حيث كان الواحد بعض العشرة أن يكون بعض نفسه؛ لأنه لم يضف إلى نفسه، وإنما أضيف إلى جماعة نفسه بعضها وهذا يختلف عن زيد أفضل إخوته؛ لأن الإخوة مضافة إلى نفس زيد، وهي الهاء التي هي ضميره. ولو كان زيد بعضهم وهم مضافون إلى ضميره لكان هو أيضا مضافا إلى ضميره الذي هو نفسه، وهذا محال."[67]

---

[63] ابن جني، *الخصائص*، 2/ 509، 390؛ *سر صناعة الإعراب*، 149/1.

[64] ابن جني، *الخصائص*، 3/ 333؛ *سر صناعة الإعراب*، 25/1

[65] ابن جني، *الخصائص*، 3/ 372؛ *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها* (القاهرة: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1999)، 227/1.

[66] سورة الحاقة، الآية ،51.

[67] ابن جني، *الخصائص*، 3/ 373؛ *سر صناعة الإعراب*، 25/1

القبيح: لم يعرف أو يوضح ابن جني مفهوم القبيح وإنما اكتفى بذكر انَّ هذه المسالة مثلا حكمها قبيح وبَيَّنَ ابن جني أنَّ القبيح ليس على مستوى واحد من القبح وانما على درجات وكما سياتي.

القبيح ومسائله:

-الفصل بين قد والفعل: بَيَّنَ ابن جني "أنَّ الفصل بين قد والفعل قبيح لقوة اتصال قد بما تدخل عليه من الأفعال، وتكون كالجزء مع الفعل كالجزء منه."[68] مثل: (قد لا أفعل) وهذا حصل فيه خلاف بين العلماء لامجال لذكره في هذا البحث

قبيح الضرورة: بَيَّنَ ابن جني "أنَّ من أنواع حكم القبيح هو القبيح الذي جاء للضرورة ومن ذلك تأنيث المذكر لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنما الجائز رد التأنيث إلى التذكير، لأن التذكير هو الأصل، بدلالة أن الشيء مذكر، وهو يقع على المذكر والمؤنث."[69] واستدل بقول الشاعر:

يأيها الراكب المزجي مطيته ....سائل بني أسد ما هذه الصوت.

فابن جني" قبح هذا الشاهد الذي يتم فيه تأنيث المذكر؛ وهو الصوت حيث استعمل لفظ الإشارة هذه؛ لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وأجاز العكس أي رد التأنيث إلى التذكير لأن التذكير هو الأصل والصوت: هو مذكر، وإنما أنثه الشاعر هنا لأنه أراد به الضوضاء والجلبة أو الاستعانة وهي مؤنث. "[70]

القبيح الكثير: بَيَّنَ ابن جني أن من الاحكام النحوية القبيح الكثير وبَيَّنَ "أنّ من هذا النوع هو الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر وأقل قبحا هو الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي، والمقصود بالأجنبي مالم يعمل فيه العامل فلا يجوز أنْ يفصل مثلاً بين المصدر ومعموله، أو بين الصلة وموصولها أو بين الفعل وما يعمل فيه، واستدل ابن جني على الفرق في كثرة القبح في الفصل بين المضاف والمضاف إليه وقلة القبح في الفصل بين الفعل والفاعل بأجنبي فكلَّما ازداد الجزءان اتصالًا قوي قُبْح الفصل بينهما."[71]

---

[68] ابن جني، *الخصائص*، 2/ 393؛ *المنصف*، 154.

[69] ابن جني، *الخصائص*، 2/ 418؛ *سر صناعة الإعراب*، 25/1

[70] ابن جني، *سر صناعة الإعراب*، 25/1

[71] ابن جني، *الخصائص*، 2/ 64؛ *سر صناعة الإعراب*، 142/1

الخاتمة وأبرز النتائج

بعد الانتهاء من هذا البحث تم التوصل إلى النتائج التالية

1-إنَّ ابن جني أوائل كبار علماء النحو وكتاب الخصائص ليس الغرض منه بيان المسائل النحوية وانما بيان ما وراء ذلك من العلل والمعاني وتقرير حال الأوضاع والقواعد النحوية وكيف تفرعتْ هذه القواعد وأصبحتْ في ضمن المسائل النحوية.

2- علم النحو عند ابن جني هو ذلك العلم الذي يدرس الكلمة والكلام العربي ومسائله ترجع بالنهاية إلى فرعين أساسيين وهما الإعراب والبناء وهما من خصائص الكلمة والكلام العربي.

3- مفهوم الحكم النحوي عند ابن جني هو الإسناد، فإسناد النشاط إلى زيد في جملة (زيد نشيط) يعني الحكم على زيد بالنشاط فيكون زيداً مسنداً إليه (محكوم عليه) والنشاط مسنداً (محكوم به)، وبالتالي ينشأ من هذا الإسناد حكماً نحوياً هو الإعراب والرفع والوجوب الرفع وهكذا.

4- أنواع الحكم النحوي تتمثل في الحكميين الرئيسين وهما الإعراب والبناء والاحكام الفرعية والتي تتفرع عن الإعراب والبناء من الرفع والنصب والجر والجزم والبناء على السكون وعلى الفتح وهذه الأنواع الرئيسية والفرعية هي نفسها عند جميع النحويين من سيبويه وابن جني وغيرهما إلى يومنا هذا.

5- إنَّ أوصاف الحكم النحوي من كونه واجباً أو جائزاً أو مستحيلاً هذه الأوصاف تنوع التعبير عنها وتعددت أقسامها عند النحاة فسيبويه عبر عنها: مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. ثم تطورت إلى أنْ تم التعبير عنها بالواجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء.

6- إنَّ الأوصاف النحوية المذكورة عبر عنها ابن جني بالواجب، الجائز، جائز حسن، جائز قبيح، الممتنع أو المستحيل، القبيح للضرورة، القبيح الكثير.

7- أوضح ابن جني مفاهيم الأوصاف النحوية فالواجب هو الذي يمتنع غيره، كوجوب رفع الفاعل فهذا لا يتغير أبداً والممتنع أو المستحيل معناها لا يوجد في اللغة أبداً مثل وجوب المفعول به مرفوع، والجائز ما يمكن على الوجهين مثل تقديم إذا الخبر جوازا إذا كان الخبر شبه جملة والمبتدأ معرفة، وجائز حسن وهو أن يجوز الوجهين ولكن هناك وجه يتوافق مع قواعد اللغة اكثر من الوجه الآخر، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، وجائز قبيح

وهو الحمل على أحسن الأقبحين فكلا الوجهين قبيح في اللغة ويوجد وجه اقل قبحاً وغرابة في اللغة العربية، وهذا بسبب الضرورة الشعرية، كتقدم الصفة على الموصوف، والقبيح للضرورة وهو الذي يكون بحسب اللغة مستغرب ولكن للضرورة الشعرية، كالفصل بين قد والفعل، والقبيح الكثير وهو ما يكون القبح فيها كبير، وما يكون بعيدا عن اللغة العربية ولكن الضرورة الشعرية هي السبب في فعله، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر وأقل قبحا هو الفصل بين الفعل والفاعل.

Kaynakça

Abbâs Hasan, *en-Nahvü'l-vâfî*, Kahire: Dâru'l-Meârif, 2018.

Ebû Hayyân el-Endelüsî, Ebû Hayyân Muhammed b. Yûsuf b. Alî b. Yûsuf b. Hayyân el-Endelüsî. *et-Tezyîl ve't-tekmîl fi şerḥi't-Teshîl*. thk. Hasan Hindâvî. Dımeşk: Dâru'l-Kalem, ts.

Ebû'l-İrfân Muhammed b. Alî eş-Şâfiî. *Hâşiyetü's-Sıbân alê şerhi'l-eşmûnî li elfiyyeti İbn Mâlik*. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1997.

Halîl b. Ahmed, Ebû Abdirrahmân el-Halîl b. Ahmed b. Amr b. Temîm el-Ferâhîdî (el-Fürhûdî). *Kitâbü'l-ʿAyn. thk.* Mehdî el-Mahzûmî & İbrâhîm es-Sâmiâî. Beyrut: Mektebetü'l-Hilâl, ts.

Hâzimî, Ahmed b. Amr b. Müsâid el-Hâzimî, *Fethu Rabbi'l-beriyye fi şerh nazmi'l-Âcu'rrûmiyye*. Mekke: Mektebetü'l-Esedî. 2010.

İbn Cinnî, Ebü'l-Feth Osmân b. Cinnî el-Mevsılî el-Bağdâdî. *el-Ḫaṣâʾiṣ*. Kahire: el-Hey'etü'l-Mısrıyye el-Âmm, ts.

İbn Cinnî, Ebü'l-Feth Osmân b. Cinnî el-Mevsılî el-Bağdâdî. *el-Lümaʿ fi'l-ʿArabiyye*. thk. Fâiz Fâris. Kuveyt: Dâr'l-Kütübi's-Sekâfiyye, 1972.

İbn Cinnî, Ebü'l-Feth Osmân b. Cinnî el-Mevsılî el-Bağdâdî. *el-Muḥteseb fî tebyîni vücûhi şevâẕẕi'l-ḳırâʾât ve'l-îżâḥ ʿanhâ.* Kahire: Vizâretü'l-Evkâf, 1999.

İbn Cinnî, Ebü'l-Feth Osmân b. Cinnî el-Mevsılî el-Bağdâdî. *el-Münṣıf*. Beyrut: Dâru İhyâi Türâsi'l-Kadîm, 1954.

İbn Cinnî, Ebü'l-Feth Osmân b. Cinnî el-Mevsılî el-Bağdâdî. *Sırru ṣınâʿati'l-iʿrâb*. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 2000.

İbn Fâris, Ebü'l-Hüseyn Ahmed b. Fâris b. Zekeriyyâ b. Muhammed er-Râzî el-Kazvînî el-Hemedânî. *Mücmelü'l-luġa, thk. Züheyr Abdülmuhsin Sultân.* Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1986.

İbn Fâris, Ebü'l-Hüseyn Ahmed b. Fâris b. Zekeriyyâ b. Muhammed er-Râzî el-Kazvînî el-Hemedânî. *Muʿcemü meḳāyîsi'l-luġa*, thk. Abdüsselâm Muhammed Hârûn. Beyrut: Dâru'l-Fikr, 1979.

İbn Hallkân, Ebü'l-Abbâs Şemsüddîn Ahmed b. Muhammed b. İbrâhîm b. Ebî Bekr b. Hallikân el-Bermekî el-İrbilî. *Vefeyâtü'l-aʿyân ve enbâʾü ebnâʾi'z-zamân mimmâ s̱ebete bi'n-naḳl evi's-semâʿ ev eṣbetehü'l-ʿayân*'. thk. Hasan Abbâs. Lübnan: Dâru's-Sekâfe, 1994.

İbnü'l-Kıftî, Ebü'l-Hasen Cemâlüddîn Alî b. Yûsuf b. İbrâhîm b. Abdilvâhid eş-Şeybânî el-Kıftî. *İnbâhü'r-ruvât ʿalâ enbâhi'n-nüḥât.* thk. Muhammed Ebû'l-Fadl İbrâhîm. Kahire: Dâru'l-Fikri'l-Arabî, 1982.

İbnü's-Serrâc, Ebû Bekr Muhammed b. es-Serî b. Sehl el-Bağdâdî. *el-Uṣûl, thk.* Abdülhuseyn el-Fetelî. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, ts.

Kefevî. Eyyûb b. Mûsâ el-Huseynî el-Karîmî Ebü'l-Bekā. *el-Külliyyât*. thk. Adnân Dervîş & Muhammed el-Mısrî. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1998.

Muhammed b. Ebû Bekir er-Râzî. *Muḫtârü's-Ṣıḥâḥ,* thk. Yûsuf eş-Şeyh Muhammed. Beyrut: Mektebetü'l-Asriyye, 1999.

Murâdî, Ebû Muhammed (Ebû Alî) Bedrüddîn Hasen b. Kāsım b. Abdillâh b. Alî el-Murâdî. *Tavżîḥu'l-maḳāṣıd ve'l-mesâlik bi-şerḥi Elfiyyeti İbn Mâlik.* thk. Abdurrahmân Alî Süleymân. Mısır: Dâru'l-Fikri'l-Arabî, 2008.

Müberred, Ebü'l-Abbâs Muhammed b. Yezîd b. Abdilekber b. Umeyr el-Müberred el-Ezdî es-Sümâlî. *el-Muḳteḍab.* thk. Muhammed Abdülhâlik Azîme. Beyrut: Âlemü'l-Kütüb, ts.

Münâvî, Zeynüddîn Muhammed Abdürraûf b. Tâcil'ârifîn b. Nûriddîn Alî el-Münâvî el-Haddâdî. *et-Tevḳîf ʿalâ mühimmâti't-teʿârîf.* Kahire: Âlemü'l-Kütüb, 1990.

Nâzıru'l-Ceyş, Muhammed b. Yûsuf b. Ahmed, Muhibbiddîn el-Halebî. *Şerhu temhîdi'l-kavâıd bi şerhı teshîli'l-fevâid.*, Alî Muhammed Fâhir vd. Kahire: Dâru's-Selâm, 1428.

Nekerî, el-Kâdî Ahmed Abdünnebî b. Abdürrasûl, *Câmiu'l-'ul'um fî ıstılâhâti'l-fünûn,* (Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 2000.

Rummânî, Ebü'l-Hasen Alî b. Îsâ b. Alî er-Rummânî el-Bağdâdî. *Risâle fi'l-Ḥudûd,* thk. İbrâhîm es-Sâmirâî. Amman: Dâru'l-Fikr, ts.

Sîbeveyhi, Ebû Bişr (Ebû Osmân, Ebü'l-Hasen, Ebü'l-Hüseyn) Sîbeveyhi Amr b. Osmân b. Kanber el-Hârisî. *el-Kitâb.* Abdüsselâm Muhammed Hârûn. Kahire: Mektebetü'l-Hancî, 1988.

Süyûtî, Ebü'l-Fazl Celâlüddîn Abdurrahmân b. Ebî Bekr b. Muhammed el-Hudayrî es-Süyûtî eş-Şâfiî. *Mu'cemü mekâlîdü'l-'ulûm*. thk. Muhammed İbrâhîm İbâde. Kahire: Mektebetü'l-Adab, 2004.

Süyûtî, Ebü'l-Fazl Celâlüddîn Abdurrahmân b. Ebî Bekr b. Muhammed el-Hudayrî es-Süyûtî eş-Şâfiî. *Hemʿu'l-hevâmiʿ fî şerhi cemi'l-cevâmi'.* thk. Abdülhamîd Hindâvî. Mısır: el-Mketebetü't-Tevfîkıyye, ts.

Süyûtî, Ebü'l-Fazl Celâlüddîn Abdurrahmân b. Ebî Bekr b. Muhammed el-Hudayrî es-Süyûtî eş-Şâfiî. *el-İḳtirâḥ fi uṣûli'n-naḥv ve cedelih.* thk. Mahmûd Feccâl. Dımeşk: Dâru'l-Kalem, 1989.

Şerîf el-Cürcânî, Ebü'l-Hasen Alî b. Muhammed b. Alî es-Seyyid eş-Şerîf el-Cürcânî el-Hanefî. *et-Taʿrîfât.* Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye,1983.

Ziriklî, Ebû Gays Muhammed Hayrüddîn b. Mahmûd b. Muhammed b. Alî b. Fâris ez-Ziriklî ed-Dımaşkī. *el-Aʿlâm*, Beyrut: Dâru'l-İlm li'l-Melêyîn, 2002.

Extended Abstract

The Grammatical Judgment of Ibn-Jinni via his book Characteristics

In its beginning, the grammar arose as simple as other sciences, so people began to study it and benefit from it to avoid the linguistic impurity that had started to emerge. Then many scholars emerged who specialized in language and linguistics, to the extent that it was called in a period of time the science of the Mawali (converted non-Arab Muslims). Then it became an independent science that was widely taught in the main cities such as Basra and Kufa. In other words, the reason for the development of grammar resulted from the mixing of Arabs and Muslims with non-Arab nations and peoples, which led to the spread of language impurity among people, not only in the spoken language but also in reading the Holy Qur'an and the Hadith of the Prophet. In order to solve this problem, Arabic language sciences were established, and later it was called the science of grammar (an-Nahw). Abu al-Aswad al-Du'ali was the first to establish the science of grammar. The science of Arabic grammar passed through four phases in its inception, the first of which was the stage of creation and formation, then the stage of emergence and growth, third, maturity and perfection, and the fourth stage is the pread of composing and authorship. These stages were overlapping despite their differences, and each stage evolved from its predecessors. The Book Al-Khasais by Ibn Jinni is an essential book among these grammatical books. Al-Khasais was one of the first books of language and linguistics, which included many issues of language and its philosophy, one of which is the grammatical ruling (Grammatical Judgment) and its divisions, which is considered as the rule to determine what the grammatical judgment is. The grammatical judgment shows that an issue could be as the following: (1) an obligation judgment; i. e. it cannot be changed according to Arabic grammar, such as the subject must be nominative (marfū') and the object must be accusative (manṣūb). (2)

A permissibility judgment, i.e. an issue has more than one case ending (ʾIʿrāb) according to Arabic grammar. (3) An impossible judgment i.e. an issue cannot occur; for example, in the nominal sentence, the subject is indefinite. The purpose of Ibn Jani's book is not to explain these grammatical issues, but rather to show what lies behind the causes, meanings, and grammatical rules in addition to how these rules branched out and became among the grammatical issues. According to Ibn Jinni, the concept of grammatical judgment is Subject-Predicate structure. For example, the sentence Zayd is hardworking means that Zayd is a subject and we judged that he is a hardworking person, so hardworking is a predicate for Zayd. Thus based on this Subject-Predicate structure, a grammatical rule (ʾIʿrāb) arises, which is obligatory nominative, and so on. The types of grammatical judgment are represented in two main rulings, in which case endings could be changed according to the position of the word (syntax), there are two cases: Mu`rab (case ending could be changed according to the syntax) or Mabni (case ending never changes regardless the syntax); moreover, there are cases results from the syntax which are nominative, accusative, genitive, assertive, short vowels of /a/, /o/, /i/ and zero vowel. All of these case endings are used by all linguists, such as Sibawayh and Ibn Jinni, etc. up to date. On the other hand, the other terms mentioned above, such as obligation, permissibility, and impossible were not the same used by all linguists; for example, Sibawayh uses good straight, impossible, lying, ugly, etc. Then these terms were developed until it was expressed as duty, forbidden, good, ugly, contrary to the priority, and permissible. The mentioned grammatical descriptions were expressed by Ibn Jinni with duty, permissible, permissible good, permissible ugly, abstaining or impossible, ugly for necessity, and ugly a lot.

Ibn Jinni explained the concepts of these grammatical descriptions, so the obligatory Wajib is the one that refrains from others, such as the obligation of being nominative for the subject never

changes, and the impossible Mumtani` or Mustahil meaning is not found in the Arabic language at all, such as the object cannot be nominative, the permissible Ja`iz is what is possible on both sides, such as the predicate can come first if the it is semi-sentence and the subject definite, good permissible Ja`iz Hasan, which means that both options are permissible, but there is an option more conforms to the grammar, such as the present verb is nominative (marfu`) if it is after a past condition, ugly permissible Jaziz Qabih, which means choosing better from two bad options, both options are ugly in the language and there is an option is less ugly and strange in the Arabic language, and this because of poetic necessity, such as the adjective comes before the described noun, the ugly of necessity Qabih lil-Darurah, which is strange, but it could be used because of the poetic necessity, such as.